

Distr.: General
19 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠ صباحا

الرئيس: السيد دجاني (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-17118 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ صباحاً.

المناقشة العامة (تابع)

النطاق مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال إعلان اليوم العالمي للتوعية بأوضاع تسونامي ونشر المعلومات عنه.

٤ - وأردف قائلاً إن اليابان ملتزمة أيضاً بالتنمية المستدامة للبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ومن بينها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا؛ ومن ثم ستواصل المساهمة في التنفيذ الكامل للاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة.

٥ - واختتم كلمته قائلاً إنه قد حدث تحول في النموذج فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ولذا من الضروري أن تتكيف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفقاً لذلك، بحيث تتخذ تدابير ملائمة لتعمل على نحو أكثر فعالية وكفاءة. ومن ذلك المنطلق، ينبغي أن تستنبط المناقشات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات خطة للإصلاح ذات منظور أوسع نطاقاً.

٦ - السيد محمد مينوفا (طاجيكستان): قال إن المجتمع الدولي يجب، بعد الإنجازات التاريخية التي تحققت في عام ٢٠١٥، أن يعمل الآن بشأن رؤيته الجماعية لتوجيه الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وانعدام المساواة، وتطبيق وتعزيز نماذج مستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها الرشيد، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والاندماج الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل كريمة للجميع خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

٧ - وأضاف قائلاً إن مسار التنمية المستدامة لن يكون سلساً؛ وينبغي لذلك أن ترمي جهود إضافية إلى جعل البيئة العالمية بيئة تفضي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي الفعال. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الإرادة السياسية بوسائل تنفيذ كافية، وهو ما يتطلب حشد موارد مالية إضافية، بما يشمل العنصر

١ - السيد سيكيغوتشي (اليابان): قال إن من المنتظر من اللجنة الثانية أن تؤدي دوراً جوهرياً في تعزيز وتعجيل تنفيذ سلسلة من الاتفاقات التاريخية التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، بدءاً من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وانتهاء باتفاق باريس، المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولذا ينبغي مواصلة المناقشات في اللجنة مواصلة شاملة مع تلك الصكوك من أجل تحسين جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء.

٢ - وأضاف قائلاً إنه بعد فشل الجهود الجماعية الرامية إلى تنشيط عمل اللجنة الثانية في أوائل عام ٢٠١٦ ينبغي أن توجه ثلاثة مبادئ المناقشات في الدورة الحالية، هي: عدم إعادة فتح باب مناقشة أي اتفاقات من عام ٢٠١٥، واستكمال عمل اللجنة في حدود المواعيد النهائية المتفق عليها بالتبادل، واستبعاد أي آثار على الميزانية البرنامجية ليست ضرورية ولا عاجلة ولا مستندة إلى ولاية واضحة.

٣ - واستطرد يقول إن بلده له ثلاث أولويات فيما يتعلق بالمداورات المقبلة. أولاً، ينبغي أن تكون المناقشات بشأن التنمية المستدامة متوائمة بشكل جيد مع الاتفاقات الدولية السابقة؛ ومن ثم تؤيد اليابان التبكير ببدء نفاذ اتفاق باريس، وتعجل بعملية تصديقها عليه. ثانياً، اليابان مستعدة لاعتماد وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بوصفها مبدأ توجيهياً عملياً المنحى للتوسع الحضري المستدام. ثالثاً، تلتزم اليابان بتعميم الحد من مخاطر الكوارث كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة في جميع مجالات خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتلتزم حكومة بلده أيضاً بالتنفيذ الكامل لإطار سندي، وهي على استعداد للانخراط في مناقشة كاملة

القائمة وإيجاد آليات فعالة لنقل التكنولوجيات وتطوير القدرات في البلدان النامية، بهدف تعزيز التكيف مع تغير المناخ.

١١ - السيدة كويل مورسيا (بنما): قالت إن المجتمع الدولي يجب أن ينفذ خطة عالمية تركز على القضاء على الفقر من منظور حقوق الإنسان وتيسر النمو الاجتماعي الاقتصادي مع الحفاظ على الوعي البيئي في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء. ومع ذلك، ينبغي أن يكون الهدف الأول للجنة الثانية هو وضع خريطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال بدء نفاذ اتفاق باريس.

١٢ - وأضافت قائلة إن تزايد أثر تغير المناخ لم يسلم منه أي مجتمع أو أي أمة، ولذا التزم عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بإيداع صكوك تصديقها على اتفاق باريس. وقد تعهد بلدها، إدراكا منه للدور الهام الذي تؤديه الغابات المدارية في مكافحة غازات الاحتباس الحراري، بعدد من الالتزامات الوطنية لزيادة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيز تعافي التربة وإعادة زرع الغابات. وقد أطلق أيضا مركزا دوليا لكفالة الحد من الانبعاثات من إزالة الغابات ومن تدهور الغابات في البلدان النامية. وتأمل بنما أن تصبح مركزا إقليميا لمكافحة الكربون مع وجود سوق لديها للكربون للمساعدة على مكافحة إزالة الغابات وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والتجارة الدولية في الانبعاثات.

١٣ - واستطردت تقول إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) يمثل فرصة جوهرية لبورة نموذج جديد للتنمية الحضرية يدمج جميع أبعاد التنمية المستدامة ويعزز الإنصاف والرفاه والرخاء المشترك، وذلك لأن ٦٠ في المائة من سكان العالم سيعيشون في مناطق حضرية بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيسي المتعلق بتمويل التنمية، وهو المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب تنشيط التجارة الدولية والاستثمار، وهما قاطرتا نمو الإنتاج الرئيسي، مع وجوب تشجيع نقل التكنولوجيا الابتكارية والسليمة إيكولوجيا.

٨ - واستطرد يقول إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب آلية واضحة وشفافة من أجل عملية متابعتها واستعراضها. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تبدأ، لو لم يحدث ذلك، في تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة في ظل ظروف أقل مواتاة.

٩ - وتابع كلامه فقال إن بلده، إلى جانب أكثر من ٥٠ دولة أخرى من الدول الأعضاء، قد تعاون في إطار مجموعة أصدقاء المياه لتعزيز القضايا المتعلقة بالمياه، وإعداد خطة عالمية جديدة للمياه، وإذكاء الوعي بشأن ذلك المورد الحيوي المحدود. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، استضاف بلده ندوة رفيعة المستوى بشأن موضوع "الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته: كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي". وقد وفرت الندوة منبرا لمناقشة مركزة ومتوازنة بشأن التدابير السياسية وإجراءات ووسائل التنفيذ للتعجيل بتنفيذ الهدف ٦ وما يتصل به من غايات. وذكر المتكلم أن بلده سيطرح أيضا للنظر في الدورة الحالية مشروع قرار بعنوان العقد الدولي للعمل: "توفير المياه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨".

١٠ - واختتم كلمته قائلا إن تغير المناخ سيتطلب، لكونه تحديا معقدا يقوض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، استجابة منسقة تتضمن تدابير قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. ومن الضروري تعزيز الأدوات المالية

١٤ - وتابعت كلامها فقالت إن الاستعراض الجديد الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات يجب أن يكفل توافر وسائل التنفيذ الملائمة لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تساهم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه قد تم وضع نموذج جديد للسلام المستدام محوره الناس، يركز في المقام الأول على التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وانعدام المساواة، والوصول إلى العدالة والمؤسسات بوصف ذلك أنجع وسيلة لمنع النزاع وتحسين الحياة. وهذه الرؤية الطويلة الأجل للسلام المستدام تبرز الحاجة إلى إتاحة فرص اقتصادية أكثر وأفضل للشباب، وأيضاً الحاجة إلى تعزيز المساواة وتمكين المرأة. والسلام المستدام يشمل الجميع ويعود بالفائدة على المجتمعات بأسرها. فهو يعزز الرخاء ويساعد على بناء مؤسسات تؤدي عملها وتحترم حقوق الإنسان ويشجع التنمية ويعزز سيادة القانون. ويتطلب السلام والأمن المستدامان من المجتمع المدني أن يؤدي دوراً فاعلاً، إلى جانب المنظمات الدولية والحكومات المحلية.

١٨ - واستطرد يقول إن مجموعة الأصدقاء المعنية بإدامة السلام قد أنشئت بعد المبادرة التي اتخذها بلده، وإنها تضم الآن ٣٠ دولة عضواً تعمل على تشجيع حدوث تحول شامل في النموذج المتبع في إطار منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وأكد أن التركيز المتعدد الأبعاد والشامل على تمويل التنمية المبين أصلاً في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يجب استمرار استخدامه لتحديد الوسائل والمصادر المختلفة للموارد، المالية وغير المالية على السواء، من أجل النهوض بتنفيذ التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وأكد أيضاً وجوب تهيئة بيئة تشجع على التنمية المستدامة وذلك بتحقيق التكامل بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل تعزيز التعاون الفعال وتقوية وسائل التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن التحدي المتمثل في تمويل الخطة الإنمائية الجديدة هو تحدٍ فردي وجماعي على السواء. ويجب أن تكون الشفافية المالية والحوكمة العالمية أساسين بالغين الأهمية لأي محاولة تُبذل للقضاء على الفقر وانعدام المساواة. والممارسات الاقتصادية الجائرة لا تقتصر على بلد بمفرده، بل هي بالأحرى نتيجة لنظام عالمي يلحق الضرر بأشد السكان ضعفاً. ويلتزم بلدها بتعزيز الرفاهية ومكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهابيين. وهو يؤمن أيضاً بتبني أخلاقيات التنمية وتعزيز الحوكمة العالمية.

١٦ - السيد دي لارا رانغيل (المكسيك): قال إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تتكيف مع خطة عام ٢٠٣٠ وتعديل النهج الذي تتبعه وفقاً لذلك. ويمثل الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات فرصة لتزويد

٢٠ - وقال إن البلدان المتوسطة الدخل، التي تعيش فيها نسبة كبيرة من فقراء العالم، ما زالت تواجه عقبات هامة أمام التنمية. والمعايير المستخدمة حاليا لتقييم مسألة الإخراج من قائمة الدول المتوسطة الدخل، ومن ثم أهلية الحصول على مساعدة إنمائية رسمية، لا تعبر بدرجة كافية عن واقع التنمية المعقد.

٢١ - واختتم كلمته قائلا إن البلدان يجب أن تعتمد استراتيجيات إنمائية تكون في صالح النمو الاقتصادي بالترافق مع الرفاه الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، واحترام الركائز الثلاث التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وتوיד المكسيك الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما من خلال تعزيز بناء القدرات الوطنية للحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام واستخدام التكنولوجيات النظيفة. وتلتزم المكسيك، بوصفها بلدا شديدا للتنوع، بالحفاظ على الموارد الطبيعية وبلاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛ ولذا فهي تستضيف المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٢ - السيد ماديسا (بوتسوانا): قال إن الموئل الثالث سيكون فرصة لمعالجة سبل جديدة للتعامل مع تحديات التوسع الحضري، مع جعل المدن أكثر شمولاً للجميع وأكثر أمناً وأقدر على الصمود وأكثر استدامة. ويقدر أن ٧٠ في المائة من سكان العالم سيعيشون في مناطق حضرية بحلول عام ٢٠٥٠. وينبغي أن تساعد الوثيقة الختامية للموئل الثالث المدن على التأقلم مع الزيادات السريعة في عدد السكان وعلى كفالة عدم ترك فقراء الحضر متخلفين عن الركب.

٢٣ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات من قبيل تكاليف النقل المرتفعة، والاعتماد على سلعة تصديرية واحدة أو على عدد محدود من السلع التصديرية، والبعد والانعزال عن أسواق العالم. ولذا من الضروري معالجة شواغل تلك البلدان وتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ولكن الجهود التي تبذلها تلك البلدان لن تكفي؛ ويلزم دعم دولي أكبر من جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الشركاء من بلدان المرور العابر. والتجارة أساسية لمساعدة تلك البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية، وتواصل منظمة التجارة العالمية القيام بدور بالغ الأهمية في إدماج تلك البلدان في التجارة العالمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي وضع برنامج عمل محدد لمعالجة شواغل البلدان النامية غير الساحلية واحتياجاتها وذلك بهدف زيادة مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٤ - واستطرد قائلا إن تغيير المناخ ما زال يؤثر على جميع قطاعات اقتصاد بلده، مما يحد من الإنتاج الزراعي ويزيد من انعدام الأمن الغذائي، وحالات الجفاف، والإجهاد المائي. ولذا ترحب بوتسوانا بالاعتماد التاريخي لاتفاق باريس، الذي ستصدق عليه حالما تُستكمل العمليات الداخلية.

المعلومات في اللجنة الثانية عن استراتيجيات التنفيذ، والجهود على صعيد السياسات، والدروس المستفادة من التعاون الدولي. ولبلدها الأولويات التالية فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف: دعم السكان المهمشين والضعفاء، ومواصلة تطوير التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرات؛ والعمل على جعل المجتمعات سلمية وشاملة للجميع ومستندة إلى الحكم الرشيد؛ ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها على السواء. وقد أطلقت جمهورية كوريا عدة مبادرات للتعاون الإنمائي وتشارك في شراكات عالمية متعددة لتيسير تنفيذ الأهداف.

٣٠ - السيد أولغوين سيغاروا (شيلي): قال إن من الضروري، بالنظر إلى أن غالبية الدول الأعضاء هي من بين البلدان المتوسطة الدخل أو ستصبح من تلك البلدان، تعزيز الدعم المقدم لتلك البلدان من منظومة الأمم المتحدة، لأنها تواجه تحديات خاصة في وضع السياسات العامة. وينبغي ألا يكون نصيب الفرد من الدخل هو المعيار الوحيد الذي يستخدم لقياس مسألة الانتماء إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل.

٣١ - واختتم كلمته قائلاً إن اتفاق باريس قد سلط الضوء على أهمية كل من التخفيف والتكيف فيما يتعلق بتغير المناخ ويتيح الأدوات الكفيلة بتعزيز السلام والقضاء على الفقر وانعدام المساواة باستخدام إطار الاستدامة. والمرونة والعمل الشاق اللذان أبدهما من ساعدوا على وضع الخطة الحضرية الجديدة، وهي نص متوازن وتم التوصل إليه بتوافق الآراء، هما موضع ترحيب. كذلك، يعتبر تعيين المبعوث الخاص الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤشراً واضحاً على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، يمثل إنشاء مكتب خاص لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدى الأمم

والأنشطة الإنسانية. وينبغي أن يستند إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تقييم للإنجازات والثغرات والدروس المستفادة من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي تنفيذه على نحو منظم وتدرجي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تركز الإصلاحات على التمكين من تحقيق النتائج عملياً في الميدان.

٢٦ - وأضافت قائلة إن من الجوهرى وضع عملية متابعة واستعراض لخطة عام ٢٠٣٠ تتسم بالفعالية والكفاءة. وبلدها على استعداد، بوصفه عضواً سابقاً في مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاطلاع بقية أعضاء اللجنة على تجاربه والدروس التي استفادها في ذلك الصدد. ووجود بيانات جيدة وبناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات مهمان أيضاً لعملية المتابعة والاستعراض.

٢٧ - وأردفت قائلة إن جمهورية كوريا ستضع، بهدف التصديق على اتفاق باريس بحلول نهاية ٢٠١٦، خطة وطنية بشأن تغير المناخ لتحقيق هدفها لعام ٢٠٣٠ المتعلق بالحد من غازات الاحتباس الحراري. وستوسع أيضاً نطاق تعاونها مع صندوق المناخ الأخضر لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين التكيف مع المناخ.

٢٨ - وتابعت كلامها فقالت إن معظم المدن تشهد زيادة في التفاوتات، وتدهوراً في أحوال معيشة معظم الضعفاء، واستخداماً مفرطاً للطاقة، وتلوثاً، وتزايداً في الكوارث المرتبطة بتغير المناخ. وينبغي أن يعمل الموئل الثالث على كفالة أن تكون المدن منصفة ومستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود وذلك من خلال اعتماد الخطة الحضرية الجديدة.

٢٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن التشجيع على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يقتضي تبادل

وهو مبلغ كبير بالنسبة للبلدان النامية مثل تزانيا. وبدء نفاذ اتفاق باريس أمر حيوي أيضاً.

٣٥ - وتابع كلامه فقال إن من الجوهرى مكافحة تدهور الأراضي والجفاف، اللذين يؤثران على المجتمعات الأفقر والبلدان الأفريقية أكثر من غيرها ويسهمان في ازدياد سوء تدفقات الهجرة القسرية وشحة الموارد.

٣٦ - وأردف قائلاً إن من اللازم مضاعفة الجهود لتحسين تجانس واتساق النظام المالى الدولى ومعالجة التحديات التى تواجه الاقتصاد العالمى معالجة حاسمة. وعلاوة على ذلك، سيكون التمويل الطويل الأجل أساسياً لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما فى ذلك التدفقات المالية الخاصة الدولية صوب البلدان النامية، من قبيل الاستثمار الأجنبى المباشر.

٣٧ - واختتم كلمته قائلاً إن من الضرورى معالجة التحديات التى تواجهها أقل البلدان نمواً فى مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك لكى تصبح تلك البلدان قادرة على المنافسة عالمياً فى اقتصاد المعرفة المتطور. ولذلك فإن إنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً موضع ترحيب. وعلاوة على ذلك، ينبغى الإبقاء على إمكانية الاستفادة من ذلك المرفق لمدة خمس سنوات على الأقل بعد تاريخ خروج تلك البلدان من القائمة، وذلك لأن حدوث انخفاض مفاجئ فى المساعدة يمكن أن يتسبب فى ارتداد البلدان التى خرجت حديثاً من القائمة إلى القائمة مرة أخرى.

٣٨ - السيد أعليات (موريتانيا): قال إن انقضاء سنة واحدة على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ يمثل وقتاً مناسباً لاستعراض التحديات والنظر فى السبل التى يمكن بها تجنب تكرار خيبات الأمل السابقة. وهيئة بيئة تفضى إلى النمو الاقتصادى الشامل للجميع تتطلب استخدام الموارد على النحو الأمثل ووجود نظام دولى قائم على الشراكة والاحترام المتبادل.

المتحدة خطوة فى الاتجاه الصحيح من أجل الحوكمة الاقتصادية العالمية. فهذا سيحسن التواصل ويحث بإشارة قوية إلى المؤسسات الأخرى بشأن الحاجة إلى إقامة صلات أقوى مع الأمم المتحدة.

٣٩ - السيد شيبلا (جمهورية تزانيا المتحدة): قال إن بلده قد أدمج أهداف التنمية المستدامة فى خططه واستراتيجياته الإنمائية الوطنية؛ بل إن تلك الأهداف تشكل فى حقيقة الأمر جزءاً من الحل بالنسبة لكثير من أشد مشاكل البلد إلحاحاً. ويجب اعتبار أنها تؤثر على قضايا عالمية رئيسية أخرى، من قبيل الهجرة ومكافحة الإرهاب، لكى تظل محور تركيز الزعماء السياسيين والجمهور العالمى.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن المنتدى السياسى الرفيع المستوى الأول المعنى بالتنمية المستدامة قد أظهر إمكانية أن يكون منبراً ومعقولاً وموثوقاً وبناءً تتبادل فيه البلدان المعلومات عن تجاربها ونجاحاتها والتحديات الماثلة أمامها. ولكن من المهم توفير حوافز قوية تدفع البلدان إلى مواصلة الإبلاغ عن التقدم الذى تحققه. ويجب أن تساعد عملية المتابعة والاستعراض على تحقيق امتلاك البلدان زمام خطة عام ٢٠٣٠، مما يوجد دورة حميدة من التنفيذ والاستعراض، تتضمن تبادل المعلومات عن الدروس المستفادة والتجارب. ويجب تطوير امتلاك زمام الأمور على جميع المستويات: أى عالمياً وإقليمياً ووطنياً وعلى المستوى دون الوطنى وفى صفوف مجموعات المواطنين.

٤١ - واستطرد قائلاً إن بلده قام بإعداد خطط وبرامج وطنية للتكيف، بسبب التهديد الذى يمثله تغير المناخ بالنسبة للجهود الإنمائية. وهو يأمل أيضاً أن يساعد صندوق المناخ الأخضر والشركاء الآخرون على دعم جهود التكيف الوطنية، التى تقدر تكلفتها بحوالى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً،

جميع الأطراف على الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في ذلك الصدد في سياق اتفاق باريس. ويحث أيضاً المشاركين في الموئل الثالث على كفالة أن تحقق الخطة الحضرية الجديدة توازناً بين طموحات المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٤٢ - السيد الحياي (العراق): قال إن اقتصاد السوق يظل هو النموذج السائد لتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد، وإدارة الثروة والابتكار التكنولوجي. ولكن الاقتصاد السوقي غير المنظم قد يؤدي إلى نفاذ الموارد، وتلوث البيئة، وأزمات اقتصادية تحدث خلال. وينبغي أن يراعي النمو الاقتصادي الشامل للجميع الحاجة إلى استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً. ويقوم بلده بوضع إصلاحات هيكلية وسياسات اقتصاد كلي من أجل تعزيز الإيرادات العامة مع تمكين القطاع الخاص من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم الانخفاض الشديد في أسعار النفط.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن من اللازم أن تكفل منظمة التجارة العالمية إتاحة فرص تجارية متكافئة للبلدان النامية بتيسير شروط العضوية للبلدان ذات مركز المراقب. ومن الضروري وجود شراكة حقيقية بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تمويل وإلى نقل للتكنولوجيا إليها لمساعدتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية. وينبغي أن تتقيد البلدان المتقدمة بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتتسم المساعدة الإنمائية الرسمية بأهمية على وجه الخصوص لإعادة تشييد البنى التحتية في البلدان التي حطمتها الحروب والإرهاب.

٤٤ - واختتم كلمته قائلاً إن حكومة بلده تعمل على وضع خطة إنمائية جديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، حتى في مواجهة التحديات التي يمثلها انخفاض أسعار النفط، والتشريد

٣٩ - وأضاف قائلاً إن بلده قد أسس برنامجاً وطنياً شاملاً ذا جدول زمني محدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد انخفضت معدلات الفقر وبطالة الشباب وزاد الدخل الفردي في بلده. ونتيجة لسياسة الحكومة المتعلقة بالتمييز الإيجابي أصبحت هناك نساء قائدات في الحياة السياسية والاجتماعية وأصبح للنساء نشاط في قطاعات كانت حكراً على الرجال. وتقدم الوكالة الوطنية للتضامن خدمات التعليم والخدمات الصحية للفئات المهمشة على نطاق البلد، كما تتيح التمويل للمشاريع المدرة للدخل. وأجرت موريتانيا أيضاً إصلاحات أساسية لجعل نظامها القضائي أكثر استقلالاً ومناًلاً، ولتعزيز الحكم الرشيد، وزيادة الشفافية، واستئصال الفساد. وقد فتحت الحكومة الباب أمام المشاركة الأوسع نطاقاً من قبل الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، ومنظمات المجتمع المدني.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن النزاعات والحروب الأهلية قد أدت إلى زيادة خطر الإرهاب. وقد ذهبت حكومة بلدها إلى مدى يتجاوز الاستجابة العسكرية الأحادية الجانب وتستخدم طائفة متنوعة من النهج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمكافحة الراديكالية والتطرف. وأنشأت موريتانيا وعدة من جيرانها في منطقة الساحل برامج إنمائية لتلبية احتياجات الناس وطموحاتهم قبل أن يتجهوا إلى العنف الإرهابي. وهو يأمل أن يقدر المجتمع الدولي أهمية تلك الجهود المبذولة في واحدة من أشد مناطق العالم فقراً وهشاشة، ويعرب عن تقديره للدعم الإقليمي والدولي المقدم لمنطقة الساحل، بما يشمل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٤١ - واختتم كلمته قائلاً إن تغير المناخ يطرح تحديات خاصة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلق بلده سياسات للحد من التصحر وزحف الكثبان الرملية، ويحث

الأمم المتحدة من دعمها للبلدان النامية غير الساحلية في عمل اللجنة الثانية باعتبار ذلك جزءاً من تنشيط تحالف عالمي يسعى إلى عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

٤٨ - وأردف قائلاً إن المساعدة الإنمائية الرسمية عامل أساسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والاستثمار في البنى التحتية والربط وبناء القدرات لا غنى عنه. وتمثل التجارة الدولية قاطرة النمو والتنمية الاقتصاديين، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة. ولذا ينبغي أن تتبع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نموذج بلده وتصدق فوراً على اتفاقات تيسير التجارة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

٤٩ - وتابع كلامه فقال إن باراغواي لديها خطة إنمائية وطنية تركز على الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتكافؤ الفرص، والاستدامة البيئية. وقد أنشأت أيضاً لجنة تنسيق مشتركة بين المؤسسات لتنفيذ الالتزامات الدولية. بموجب خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها ورصدها. وينبغي أن يكون الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات متماشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ وأن يكرس اهتماماً خاصاً للبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة ستواجه اللجنة الثانية تحديات كبرى في سعيها إلى عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

٥٠ - السيدة شكريلا دزه (جورجيا): قالت إن المناقشات بشأن كيفية زيادة كفاءة عمل اللجنة ينبغي أن تستمر. وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سنديا واتفاق باريس كانت كلها إنجازات كبرى، ويتطلع وفد بلدها إلى اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، في إطار الموئل الثالث. وقد عرض بلدها، إلى جانب مشاركين آخرين، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في تموز/

أغسطس المسبق، والحرب التي يخوضها العراق نيابة عن العالم بأسره ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأعرب عن الامتنان للدول الصديقة لما قدمته من مساعدة للتصدي للتحديات الناشئة عن وجود ملايين من اللاجئين العراقيين ممن نزحوا عن ديارهم وسبل عيشهم، قائلاً إن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل أداء دور رئيسي في مساعدة العراق على مواجهة أزماته الإنسانية، وأيضاً إزاء الثغرات في النظام الدولي التي يجري استغلالها لتمويل الإرهاب.

٤٥ - السيد بينيا (باراغواي): قال إن القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، هو التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي وإنه ضروري للتنمية المستدامة. وينبغي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغايات خطة عام ٢٠٣٠ على نحو متسق وتآزري مع الخطط والبرامج والصكوك الأخرى، من قبيل برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية. ويلتزم بلده بخطة عمل أديس أبابا ومعالجة مسألة التمويل وتهيئة بيئة تفضي إلى التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن المنتدى العالمي للبنى التحتية ضروري ويضم المصارف المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية الآخرين لتحسين البنى التحتية العالمية. كذلك، يعتبر تنفيذ إطار سنديا هاماً في البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، مع التركيز على البلدان النامية غير الساحلية، التي تحتاج إلى مساعدة خاصة بسبب هشاشتها الأكبر. وسيكون الموئل الثالث عاملاً رئيسياً أيضاً لتعزيز الالتزام السياسي العالمي بالتنمية المستدامة للشعوب والمدن والمستوطنات البشرية الأخرى.

٤٧ - واستطرد يقول إن إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤ ينبغي أن يصبح أكثر اتساقاً وتآزراً مع الخطط الدولية الأخرى، وكذلك اتفاق باريس. وينبغي أن تُزيد الدول الأعضاء في

٥٣ - وأضافت قائلة إن تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية سيكون بالغ الأهمية أيضاً، وكذلك إسناد دور أكبر إلى التجارة المتعددة الأطراف والمعونة من أجل التجارة، والخدمات، والنفاز إلى الأسواق. وعضوية قيرغيزستان في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية تتيح لها النفاذ إلى سوق تشمل ١٨٠ مليون شخص؛ ولكن على الرغم من خطط إقامة نظم نقل إقليمية جديدة بين الشمال والجنوب ما زالت الرسوم الجمركية الإقليمية والحواجز غير الجمركية تعوق التجارة وتفضي إلى عمليات إغلاق انفرادية للحدود.

٥٤ - واستطردت قائلة إن قيرغيزستان قد وقعت، فيما يتعلق بالبيئة، اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وسوف تتحرك نحو التصديق عليه في المستقبل القريب. وقد تعرض بلدها بالفعل لكوارث طبيعية ولتدهور مرتبط بالمناخ في نظامه الإيكولوجي الجبلي الفريد، ترتبت عليهما عواقب اجتماعية سلبية وضرر اقتصادي سنوي ملموس قدرت قيمته بمبلغ ٣٥ مليون دولار. وتشير التنبؤات إلى احتمال حدوث انخفاض بنسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة في مجموع السطح الجليدي لبلدها بحلول عام ٢٠٢٥، مما سيحد من تدفق المياه. وقد أدى ذلك التنبؤ إلى جعل بلدها يدعو إلى اتخاذ تدابير مشتركة للحفاظ على الأنهار الجليدية في البلدان الواقعة في اتجاه أعلى الجرى.

٥٥ - وتابعت كلامها قائلة إن الأنواع المهددة بالانقراض قد تأثرت أيضاً. وقد تأثرت بشدة على وجه الخصوص أعداد فهد الثلوج، وتستعد قيرغيزستان لاستضافة المنتدى العالمي الثاني لإعادة تقييم الحالة واعتماد تدابير محددة لحماية ذلك الحيوان من الانقراض، في عام ٢٠١٧.

٥٦ - واختتمت كلامها قائلة إنها تحث، في النهاية، المجتمع العالمي على معالجة العدد الكبير من مواقع تخزين اليورانيوم

يوليه ٢٠١٦، استعراضه الوطني الطوعي الأول. وقد نظمت جورجيا، بالاقتران مع إستونيا وجمهورية كوريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حدثاً خاصاً رفيع المستوى بشأن الحوكمة المقترحة وإصلاح الإدارة العامة، وذلك على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة. وستنظم خلال العام أحداثاً أخرى ترمي إلى تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات. وسيكون الاستعراض المقبل الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات جوهرية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥١ - وأضافت قائلة إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيكون، في مواجهة وجود فجوة تمويلية كبيرة، معتمداً على وجود بدائل تمويلية ابتكارية لتكميل التدفقات المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وذكرت أن بلدها مشارك نشط في الشراكة العالمية لإيجاد تمويل ابتكاري. فعلى سبيل المثال، استضاف صندوق جورجيا للتضامن، اقتراناً مع فريق الأمم المتحدة الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في جورجيا، المنتدى الدولي للتضامن والتمويل المبتكر في تبليسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد عرضت التوصيات التي انبثقت من ذلك الاجتماع في مناسبة رفيعة المستوى نظمتها جورجيا وفرنسا على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة.

٥٢ - السيدة مولدويسايفا (قيرغيزستان): كررت الإعراب عن تأييد بلدها لخطة عام ٢٠٣٠ وقالت إن قيرغيزستان قد أنشأت بالفعل لجنة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، مع خطط لمواصلة الاستعراض من قبل كل من البرلمان والمجلس المعني بالتنمية المستدامة التابع للرئيس. وتضمن الأهداف احتياجات البلدان الجبلية غير الساحلية من قبيل قيرغيزستان هو أمر موضع ترحيب.

الفقر، من الممكن أن يؤدي تأثرها بالكوارث الطبيعية وأثر تغير المناخ إلى تهديد التقدم الذي حققته.

٦٠ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده سيكرس لذلك السبب اهتماماً خاصاً للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ففي خلال السنوات الخمس عشرة السابقة، خفضت بيرو مستويات الفقر لديها مما يمثل نصف سكانها إلى ربعهم. ولكن سكان الجبال ما زالوا يعانون من معدلات فقر مرتفعة، وتفتقر البلدان المتوسطة الدخل مثل بيرو إلى الوسائل التي تمكنها من التصدي للتحديات الملحة. وسيلزم التعاون الدولي لتلبية احتياجات من هم الأشد ضعفاً أولاً.

٦١ - وأردف يقول إن بيرو ستواصل، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الترويج لفكرة أن يكون هناك يوم دولي للطعام الجيد، من أجل إبراز الدور الحفّاز للثقافة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ستقيم بيرو صلات على صعيد أهداف التنمية المستدامة تتعلق، في جملة أمور، بالقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وتحقيق أساليب حياة صحية، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

٦٢ - وأخيراً، قال إن بلده سيدعم مهمة المبادرات الابتكارية التي ترمي إلى تحقيق حصول الجميع على المياه وعمليات تنقية المياه. وقد انضم رئيس بيرو مؤخراً إلى فريق رفيع المستوى معني بالمياه، على سبيل المثال، وتؤيد بيرو إنشاء عقد دولي جديد للعمل يسمى "المياه من أجل التنمية المستدامة" ٢٠١٨-٢٠٢٨. مما يسهم في تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٣ - السيد بولتريكوف (كازاخستان): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سندي تشير، معاً، إلى تحول في النموذج فيما يتعلق بنهج التنمية يتطلب

الموجودة في منطقتها، وهو ما يمثل مشكلة تتطلب اهتماماً ومتابعة مستمرين بشأن قرار الجمعية العامة ٢١٨/٦٨، المعنون "دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى".

٥٧ - السيد سيميسون (أستراليا): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا مهمتان في نهجها المتكامل والتزامهما بنماذج تمويل مبتكر وشراكات جديدة. ومن اللازم أن تغير اللجنة الأسلوب الذي تعمل به لكي تظل لها أهميتها. ويتطلع وفد بلده إلى دورة بناءة تحقق نتائج بتوافق الآراء ضمن أطر زمنية محددة. وشدد على وجوب التنبيه مبكراً إلى القرارات التي يمكن أن تترتب عليها آثار في الميزانية، وحث المندوبين على التقيد بالمواعيد النهائية، والتفاوض بحسن نية، وتجنب تبديد الوقت على مسائل سبق الاتفاق بشأنها. واختتم كلمته قائلاً إن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات سيتطلب على وجه الخصوص وجود حيز للتفاوض يتسم بالفعالية والكفاءة.

٥٨ - السيد ميزا كوادرا (بيرو): كرر الإعراب عن تأييد حكومة بلده الجديدة لخطة عام ٢٠٣٠، على النحو الذي أعرب عنه مؤخراً رئيس بيرو في المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة. وقال إن كرامة الإنسان تظل هي القيمة الأساسية للجهود التي تبذلها المنظمة. وتشير التنمية، في هذا السياق، إلى الإدماج، الذي يتطلب تحقيقه بالكامل حكماً ديمقراطياً واحتراماً لحقوق الإنسان وسيادة القانون، إلى جانب الاعتراف بتنوع الثقافات وحمايته.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن بلده سيركز، خلال الدورة الحالية للجنة، على تنفيذ الاستراتيجية العالمية للحد من الكوارث، وذلك لأنه ضعيف جداً في ذلك الصدد. وفي حين أن بيرو حققت خطوات كبيرة من حيث النمو الاقتصادي والحد من

٦٧ - واختتم كلمته قائلاً إن كازاخستان قد بدأت بالفعل انتقالها إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. وهي تؤيد تسعير الكربون وستصدق على اتفاق باريس بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وهي تعتزم استضافة معرض إكسبو ٢٠١٧ في أستانا بشأن مستقبل الطاقة.

٦٨ - السيد أبو عبيدة (السودان): قال إن بلده أنشأ آلية وطنية رفيعة المستوى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على القضاء على الفقر. وتواجه البلدان النامية تحديات فريدة لا يمكن مواجهتها إلا بمساعدة شراكات عالمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي مبادرات لإلغاء الديون وإنشاء آلية مضادة للصدمات من أجل الحماية من أثر التقلبات العالمية. ومن اللازم إيلاء اعتبار خاص للبلدان التي تمر بمحالات ما بعد النزاع، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إلغاء الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية ضد دول نامية معينة. ويشكل الدين الخارجي، بالنسبة لبلده، حجر عثرة كبيراً أمام الاستفادة الكاملة من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن الأشكال الأخرى للمساعدة، حتى وإن كان السودان مؤهلاً للحصول على معونة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب، فيما يتعلق بالبلدان النامية، حشد موارد إضافية، فضلاً عن بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والنفاز إلى الأسواق العالمية. ويجب إزالة العقبات التي تقف أمام العضوية في منظمة التجارة العالمية لكي تتمكن البلدان النامية من استغلال التجارة كمحرك للتنمية. وفي السنوات الأخيرة، أثبت التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه أداة فعالة لبناء القدرات في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والتجارة

اهتماماً أخلاقياً ومعنوياً. ومن اللازم أن يتصور المندوبون أنفسهم في وضع من هم الأكثر تهميشاً وضعفاً. وستكون المشاركة الكاملة من النساء والشباب لا بد منها للنجاح. وتقع المسؤولية الأولى عن التنفيذ على عاتق الحكومات الوطنية. وتوجد لدى بلده تحارب بالفعل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار استراتيجية كازاخستان لعام ٢٠٥٠ وخطتها الوطنية للانتقال إلى اقتصاد أخضر، يمكن أن يُطلع البلدان الأخرى عليها. ومن المهم تحديد قطاعات السكان التي يصعب الوصول إليها. ومن اللازم أيضاً معالجة العوامل المسببة للنزاع والتوتر، وينبغي لذلك أن تحوّل الدول الأعضاء نسبة قدرها ١ في المائة من ميزانيتها العسكرية إلى صندوق الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن بلدان آسيا الوسطى بحاجة إلى دعم دولي للتعامل مع التحديات البيئية. وتعمل كازاخستان مع البنك الدولي لترميم الجزء الشمالي من بحر آرال ومع الأمم المتحدة لإصلاح موقع سيميپالاتينسك للتجارب النووية.

٦٥ - وتابع كلامه فقال إن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية بحاجة إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي، وهو يحث على تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية. وقد عمل بلده مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مشروع لتركيب نظم تعمل بالغاز الحيوي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن كازاخستان استضافت، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، الدورة الافتتاحية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي أنشأها منظمة التعاون الإسلامي بناء على مبادرة من كازاخستان.

الديمقراطية مهمة، تحت قيادة الرفيق كيم جونج أون الحكيمة، ببناء قوة اقتصادية اشتراكية وتعطي الأولوية للعلم والتكنولوجيا بالاستناد إلى جهودها وتكنولوجياها ومواردها هي. وترمي استراتيجية البلد الخمسية للتنمية الاقتصادية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الطاقة والزراعة والأراضي وإدارة البيئة، من أجل إرساء أساس للنمو الاقتصادي المستدام.

٧٣ - واحتتم كلمته قائلاً إن بلده يواجه تهديدات جديدة في شكل احتمال نشوب حرب نووية فضلاً عن الجزاءات الاقتصادية وعمليات الحصار الاقتصادي التي تدميها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، سيواصل شعب بلده التمسك بمبدأ التنمية الذاتية وستسعى حكومة بلده إلى إحلال نظام اقتصادي دولي جديد وله ما يبرره محل النظام القائم، والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٤ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن استراتيجية بلده الإنمائية الوطنية تجسد التزامه بخطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية. وعلى وجه الخصوص، تتوخى رؤية التنمية المستدامة التي اعتمدها مؤخراً برلمان منغوليا القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ وتتضمن تدابير للحد من انعدام المساواة في الدخل، وتحسين نوعية حياة المواطنين، وكفالة التوازن الإيكولوجي والتنمية الخضراء.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن البلدان النامية غير الساحلية، التي تتكون حصتها الهزيلة من التجارة العالمية، في المقام الأول، من الصادرات السلعية، هي من بين الأشد تأثراً بالتقلبات الاقتصادية، وحالات النقص، وتغير المناخ. وفي منغوليا على وجه الخصوص، يتفاقم الزحف الصحراوي وتحات التربة المرتبطان بالمناخ بفعل ممارسات الرعي والزراعة، وتشكل

والاستثمار. ولكن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي ألا يكون بديلاً عن التعاون بيني الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

٧٠ - السيد جو تونغ هيون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الحق الفردي لكل دولة عضو في التنمية ينبغي أن يحترم من أجل النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتجري عملية تقويض شديد للبيئة الدولية للتنمية نتيجة للتدابير الاقتصادية القسرية، من قبيل الجزاءات وعمليات الحصار والضغط التي تفرضها بضعة بلدان معينة ضد بلدان أخرى.

٧١ - وأضاف قائلاً إن خطة عام ٢٠٣٠ تؤدي إلى الاحترام التام للسلامة الإقليمية، والسيادة الدائمة على الموارد والأنشطة الاقتصادية، وحظر الإجراءات الانفرادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تنتهي الضغوط والتهديدات السياسية والعسكرية والاقتصادية من جانب السلطات غير القانونية. وينبغي وضع نظام دولي جديد للتمويل والتجارة والاقتصاد. والنظام الجديد، الذي سينفذ فيه كل بلد الأهداف وفقاً لظروفه وقدراته المحددة، سيعبر تعبيراً أفضل عن الواقع الحالي الذي لم يعد فيه من الممكن تحمل الأوضاع الاحتكارية لبضعة بلدان في المنظمات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي كفالة تمثيل البلدان النامية، بما يشمل الاقتصادات الصاعدة.

٧٢ - واستطرد قائلاً إن البلدان المتقدمة، التي تعهدت بتقديم دعم مالي وتقني، ينبغي أن تفي بتلك الالتزامات دون تأخير، وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً والدول غير الساحلية والجزرية الصغيرة النامية وجميع الدول والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو التي تمر بحالات نزاع. وتقوم جمهورية كوريا الشعبية

٧٩ - وأردف يقول إن بلده سيواصل، استناداً إلى الحاجة إلى نظام اقتصادي جديد يعزز التنمية على أساس السلام والعدل والتكامل والتضامن، الضغط من أجل إصلاح البنين المالي الدولي، الذي ما زال جائراً للغاية فيما يتعلق بأشد الدول فقراً. ومن المهم العمل على ديمقراطية آليات صنع القرار في تلك الكيانات المالية من أجل كفالة زيادة مشاركة البلدان النامية فيها.

٨٠ - وتابع كلامه فقال إن الإدارة السيادية للموارد الطبيعية عنصر جوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة. وليس مقبولا أن تحدد الشركات عبر الوطنية مصير العالم بالاستيلاء على الموارد على نحو يلحق الضرر ليس فحسب بمن هم الأشد احتياجاً بل أيضاً بالبيئة. ومن غير المقبول بنفس القدر التدابير الانفرادية التي تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بإعاقة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما تقدم الدول النامية.

٨١ - واختتم كلمته قائلاً إن بلده، بوصفه عضواً في مجلس الأمن، قد شهد مباشرة أهوال الحرب وتأثيرات النزاع، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وهو يعجب كيف يمكن لبلدان مثل العراق وسورية واليمن أن تتقدم في مواجهة تدخل جهات خارجية أو كيف يمكن للشعب الفلسطيني وسكان قطاع غزة تحقيق التنمية المستدامة بدون إنهاء الاستعمار والسيطرة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل فيما يتجاوز الحدود المؤسسية لتعالج المشاكل المعقدة بدون تفويض السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية ومع احترام وجود النماذج المختلفة للتنمية.

٨٢ - السيد إرجيس (تركيا): قال إن تركيا قد أظهرت، بعرض استعراضها الوطني الطوعي كجزء من المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه، التزامها بخطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، بإجراء استعراض منتصف

حالات نقص المياه تهديداً ليس فحسب للزراعة بل أيضاً لقطاع التعدين الحيوي.

٧٦ - واختتم كلمته قائلاً إن منغوليا، فيما يتعلق باتفاق باريس، قد أودعت مؤخراً صك تصديقها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تتطلع منغوليا، بوصفها بلداً يشهد زحفاً حضرياً سريعاً، إلى نجاح الممثل الثالث في كيتو وترغب في التشديد على أن الاستعراض الشامل للسياسة التي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٧٧ - السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال، مرحباً باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، إن بلده عرض في تموز/يوليه ٢٠١٦ خطته للقضاء تماماً على الفقر لعام ٢٠١٩ بوصف ذلك جزءاً من خطته الإنمائية الوطنية العامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩. وكرر الإعراب عن التزام بلده بالحد من مستويات الاستبعاد ومواصلة السعي إلى زيادة المساواة لشعبه، تماشياً مع خطة عام ٢٠٣٠. وذكر أن الأولوية معطاة لزيادة سلطة الشعب بمواصلة تفكيك آليات وفيات الرأسمالية، ذلك النظام الجائر الذي ينجم عنه الفقر.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن التجارة المتعددة الأطراف، الخالية من الحمائية والمستندة إلى المعاملة الخاصة والتمايز التي تضمن النفاذ الحر إلى الأسواق، ضرورية لكفالة النمو المستدام في التجارة العالمية وتكافؤ الفرص للبلدان النامية. وبرنامج "بيتروكاريبي"، الذي يقدم بلده من خلاله ٤٠ في المائة من احتياجات الطاقة للدول الثماني عشرة التي وقعت على إعلان مؤتمر قمة تحالف "بيتروكاريبي" الاستثنائي الخامس، الذي عُقد في ماراكيبو، بجمهورية فنزويلا البوليفارية، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، هو مثال جيد لتلك التجارة.

جوانب في إطار موضوع "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا".

٨٧ - أولاً، ينبغي تحديد اتجاه واضح وأولويات واضحة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي تشجيع البلدان على إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وكذلك ظروفها المحددة ومراحل تنميتها. وينبغي أن يكون القضاء على الفقر والجوع هو أعلى أولوية. وينبغي أن تنفذ البلدان مهمة استراتيجيات موجهة نحو التنمية المدفوعة بالابتكار، وتعزيزات في النمو الاقتصادي، وتحقيق أوجه تقدم في مجال التصنيع، وتحسينات في مجال الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية. وينبغي أن يكون الجميع قادرين على المشاركة في التنمية وتقاسم منافعها.

٨٨ - ثانياً، ينبغي أن يعقد المجتمع الدولي العزم على التعاون على نحو يعود بفائدة متبادلة وعلى تعزيز فعالية الشراكات الإنمائية العالمية. ولما كان التعاون بين الشمال والجنوب ما زال هو القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي، ينبغي أن تحترم البلدان المتقدمة التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتُزِيد من الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تساعد على تحسين قدراتها. وفيما يتعلق بذلك الجانب، ينبغي للبلدان أن تتكاتف وتساعد كل منها الأخرى وتعمّق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أيضاً تشجيع أصحاب المصلحة، من قبيل القطاع الخاص والمجتمع المدني، على النهوض بقضية التنمية الدولية.

٨٩ - ثالثاً، ينبغي أن يحسن المجتمع الدولي الحوكمة ويهيئ بيئة دولية تمكن من تحقيق التنمية. وينبغي أن يضع المجتمع الدولي، على أساس مبدأ المساواة والانفتاح والتعاون والمنفعة

المدة الرفيع المستوى الشامل لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في أنطاليا من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، عزز بلده إنجازات كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، مما أفضى إلى إعلان سياسي سيوفر خريطة طريق لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٣ - وأعاد تأكيد التزام بلده بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٦، مشيراً إلى أن تركيا بلد مانح يُعتمد عليه، تجاوزت قيمة المساعدة التي قدمها لأقل البلدان نمواً ١,٥ بليون دولار خلال السنوات الخمس السابقة.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن المساعدة الإنسانية هي أيضاً التزام رئيسي بالنسبة لبلده، الذي يؤوي الآن ثلاثة ملايين لاجئ، وهو أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وقد أنفقت تركيا أكثر من ١٢ بليون دولار كمساعدة للاجئين السوريين، بينما تلقت ٥١٢ مليون دولار فقط. ومع أن الهجرة المدارة إدارة سليمة يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة، لا يمكن أن يتحقق التقدم إلا من خلال استراتيجيات مستدامة مشتركة. وفي ذلك الصدد، يرحب بلده بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي صدر مؤخراً.

٨٥ - واختتم كلمته قائلاً إن اتفاق باريس إعلان تاريخي يتوقف نجاحه في نهاية المطاف على توفير دعم مالي كاف ونقل التكنولوجيا. وهو يشدد بوجه خاص على أهمية الأهداف المتعلقة بالصرف الصحي والمياه، بما في ذلك حوكمة المياه، باعتبارها بالغة الأهمية للسلام والاستقرار، إلى جانب الحاجة إلى شمول الجميع والشفافية في مناقشة بنين عالمي جديد للمياه.

٨٦ - السيد وو هايتاو (الصين): قال إن الدورة الحالية للجمعية العامة واللجنة الثانية ينبغي أن تركز على عدة

الاقتصادية والاجتماعية، وهي ملتزمة بتنميتها هي مع توفير مزيد من الفرص للعالم.

٩٢ - وأضاف قائلاً إن الصين تدمج باستمرار خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل، من قبيل الخطة الخمسية الثالثة عشرة، ووافقت الحكومة على الخطة الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأصدرتها.

٩٣ - واستطرد يقول إن الصين بذلت جهوداً جدية لتنفيذ سلسلة من المبادرات الهامة التي أعلن عنها الرئيس شي جينبينغ في مؤتمرات القمة التي عقدت للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتتضمن تلك المبادرات تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم والمساعدة للبلدان النامية. وسيبدأ بحلول نهاية عام ٢٠١٦ تشغيل صندوق الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية، وصندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحب معهد التعاون والتنمية فيما بين بلدان الجنوب بأول فصل من طلبته، وتحقيق تقدم مطرد في تنفيذ مشاريع تعاونية مع البلدان النامية في مجالات الحد من الفقر، والزراعة، وتيسير التجارة.

٩٤ - ومضى يقول إن رئيس الوزراء لي كيكيانغ انخرط، أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، في مناقشات مواضيعية مع رؤساء المنظمات الدولية المختصة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأعلن أن مجموع مساهمة الصين السنوية في مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية ستكون أعلى بمقدار ١٠٠ مليون دولار من مساهمتها في عام ٢٠١٥.

٩٥ - واختتم كلمته قائلاً إن الصين تولت أيضاً رئاسة مجموعة العشرين في عام ٢٠١٦. وقد جعل مؤتمر قمة هانغجو، الذي عقد تحت رعاية مجموعة العشرين، الابتكار

المشاعية، ترتيبات للحكومة العالمية تتسم بالإنصاف والفعالية من أجل التمويل، وتتسم بالانفتاح والشفافية من أجل التجارة والاستثمار، وخضراء ومنخفضة الانبعاثات الكربونية من أجل الطاقة، وشاملة ومتراصة من أجل التنمية. وينبغي تبني اقتصاد عالمي منفتح، وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل مشاركتها على قدم المساواة مع غيرها من البلدان في الحكومة الاقتصادية العالمية، وينبغي مضاعفة تمثيلها وأصواتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي مساعدة البلدان النامية في تحقيق إدماجها في الإنتاج العالمي وسلاسل القيمة العالمية، وفي استفادتها منها استفادة كاملة. وينبغي أيضاً دعم الأمم المتحدة في دورها المركزي في تنسيق خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها.

٩٠ - رابعاً، ينبغي تعزيز وعي المجتمع بالمستقبل المشترك، وينبغي معالجة التحديات الإنمائية معاً. وينبغي أن تعزز البلدان التواصل والتنسيق في سياسة الاقتصاد الكلي من أجل تجنب تأثيرها الجانبي السلبي. وينبغي أن تتمسك جميع الأطراف بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وابتكار وتعزيز إجراءات للتصدي لتغير المناخ، والدعوة إلى التفكير ببدء نفاذ اتفاق باريس. وقال المتكلم إن وفد بلده يتطلع إلى الخطة الحضرية الجديدة للموئل الثالث العملية المنحى، التي ستنشط التعاون الدولي في ميدان التنمية الحضرية المستدامة.

٩١ - وتابع المتكلم كلامه فقال إن اقتصاد الصين واصل، منذ أن جرت عملية الإصلاح فيها وأصبحت منفتحة، نموه بسرعة وأصبح الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم. واتخذت الصين، في مواجهة تعقيدات انتعاش اقتصادي عالمي ضعيف، تدابير للتكيف مع تنمية اقتصادية "اعتيادية جديدة". وستحسن الصين، التي ستواصل التوسع في إصلاحاتها، هياكلها الاقتصادية وإضافة قوى محرك جديدة للتنمية

الإقليمي ودون الإقليمي. ولكن من المهم أن يعيد المجتمع الدولي تأطير تعاونه ليكون في صالح أفريقيا والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بتقديم مساعدة محددة الأهداف تؤدي إلى زيادة مشاركة تلك البلدان في الحوكمة العالمية، التي ينبغي ألا تظل حكراً على مجموعة ضيقة من صناع القرار.

١٠٠ - واختتم كلمته قائلاً إن تغير المناخ يمثل عقبة رئيسية أمام السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من قبل البلدان النامية. وسوف يركز المغرب، الذي يشغل رئاسة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في مراكش من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على وضع خطة عمل تجعل البلدان النامية في بؤرة الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس. وقد أصدر بالفعل الزعماء الأفارقة في مؤتمر القمة الذي عقد في مراكش في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، إعلاناً يؤيد الجهود التي تبذلها الأمم الأفريقية للقضاء على التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الزراعة، وذلك استناداً إلى مبادرة تكيف الزراعة الأفريقية.

١٠١ - السيدة خينغ (ميانمار): قالت إن ميانمار صممت سياستها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع اعتبار التخفيف من الفقر هدفاً جامعاً، وذلك في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات التاريخية من قبيل إطار سندي واتفاق باريس. وسيركز بلدها على تحسين الربط، والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز البيئة المستدامة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي المستدام، وتحسين الصحة والتعليم.

١٠٢ - وأضافت قائلة إن بناء السلام والأمن على نطاق البلد من خلال مبادرات من قبيل مؤتمر بانغلونغ للسلام الجاري حالياً ومكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية

نتيجة أساسية للمرة الأولى وأعطى أولوية للتنمية في إطار السياسة الكلية العالمية. وشجع مؤتمر القمة أيضاً العمل الجماعي لدعم التصنيع في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، وأسفر عن سلسلة من خطط العمل الهامة ووثائق ختامية أخرى.

٩٦ - السيد هلال (المغرب): قال إن من الجوهري، بالنظر إلى الحاجة إلى مواءمة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع الوثائق الرسمية التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، لا سيما اتفاق باريس، وضع استراتيجية جديدة طويلة الأجل بشأن الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات.

٩٧ - وأضاف قائلاً إن المغرب قد انضم، بعد المشاورات التي أجريت على المستوى الوزاري وغيره من المستويات، إلى بلدان أخرى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٦ لعرض خطته لإدماج أهداف التنمية المستدامة في رؤيته للمستقبل، استناداً إلى الأولويات الوطنية. وقد وضعت تلك الأهداف ضمن الإطار الاجتماعي الاقتصادي للدستور الوطني الجديد، وبرنامج وطنه لتعزيز الهيكلة الإقليمية، والإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية الجارية بالفعل منذ عام ٢٠٠٠.

٩٨ - وواصل كلامه فقال إن المغرب اعتمد ميثاقاً وطنياً بشأن البيئة والتنمية المستدامة بهدف تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. وهذه الإصلاحات، مقترنة بالاستثمار الوطني في الطاقة المتجددة، قد جعلت المغرب يحتل مكانة بين أكبر عشرة بلدان على نطاق العالم في هذا الصدد وفقاً لمؤشر الأداء المتعلق بتغير المناخ.

٩٩ - واستطرد قائلاً إن المغرب سيواصل، فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، العمل بشأن التكامل

ومن بينها البلدان المتوسطة الدخل، التي تمثل الأغلبية في المنظمة ولكنها أيضاً موطن أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. وترحب كوستاريكا في ذلك الصدد بالاجتماع الذي استغرق يوماً واحداً واستضافه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو ٢٠١٦ ضمن إطار حوارته بشأن وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. وقد سلّط الاجتماع الضوء على الكثير من الأسباب التي ستجعل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سيستفيد من تعزيز التعاون فيما بين البلدان المتوسطة الدخل.

١٠٦ - وأضاف قائلاً إن الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات يمثل إطاراً هاماً لتحديد مقاييس مرجعية للتقدم المحرز تتجاوز معايير الدخل، ويوفر آلية للتعاون الاستراتيجي مع البلدان المتوسطة الدخل. وفي الوقت ذاته، يجب التصدي للتحديات الإنمائية المتعلقة بالبنية التحتية، والدين السيادي، والتجارة، وتمويل التنمية، والطاقة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكفالة عدم ترك أي بلد متخلفاً عن الركب.

١٠٧ - واستطرد يقول إن الجمعية التشريعية في كوستاريكا قد صدقت على اتفاق باريس وينبغي أن يكون عمل اللجنة الثانية من الآن فصاعداً موجهاً صوب تسخير الإرادة السياسية الهائلة التي اتاحت التوصل إلى ذلك الاتفاق التاريخي.

١٠٨ - وتابع كلامه قائلاً إن التنمية المستدامة قد أصبحت مفهوماً معترفاً به على صعيد العالم وستسند إليه اتفاقات مقبلة. وسيؤدي تحقيق توازن ملائم بين أبعادها الثلاثة - البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي - دوراً جوهرياً في تحديد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وآليات التعاون التي تكفل نجاحها.

ومقاومة مضادات الميكروبات، وكتلتهما تهديدان صحيان رئيسيان يمكن أن يقوضا التنمية، هما أيضاً من الأولويات العليا لميانمار.

١٠٣ - واختتمت كلمتها قائلة إنه بالنظر إلى التحديات الهيكلية التي تواجه البلدان النامية والتي يترتب عليها بطء النمو وأوجه الضعف الناجمة عن تغير المناخ وتفشيات الأمراض والتزاعلات وضعف القدرة على الصمود، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية لقدرة تلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تؤكد في ذلك الصدد أهمية الاستعراض الشامل للسياسة الرباعي السنوات الذي سيجري خلال الدورة الحالية. وينبغي أن يعزز الاستعراض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويفضي بالبلدان النامية إلى تحقيق الأهداف بفعالية في نهاية المطاف، ومن ثم يؤدي إلى تضيق الفجوة الإنمائية بين الدول الأعضاء.

١٠٤ - السيد ميندوسا - غاريسيا (كوستاريكا): قال إن الدورة الحالية تتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠، التي تمثل حدثاً تاريخياً في المفاوضات الدبلوماسية الدولية وستحدد عمل اللجنة الثانية حتى عام ٢٠٣٠. والمهمة المتبقية البالغة الأهمية هي الآن التنفيذ، الذي سيتطلب تعاوناً دولياً محسناً لكفالة قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة. ويمثل القضاء على الفقر الهدف الأول ولذا ينبغي أن تركز الجهود على المناطق التي يعيش فيها السكان في حالة فقر، بغض النظر عن موقعها الجغرافي. وينبغي حشد جميع القطاعات وجميع الجهات الفاعلة وذلك من خلال عملية ستتطلب شفافية مطلقة ومساءلة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما أولئك الذين يمكن أن يقوضوا سلامة المنظمة.

١٠٥ - وأضاف قائلاً إن خطة عام ٢٠٣٠ لا يمكن التقدم في تنفيذها بدون مراعاة احتياجات جميع الدول الأعضاء،

التشديد على الاقتراض بشروط ميسرة، مع أن إمكانية ذلك الاقتراض قد قلّت منذ تصنيف بلده كبلد متوسط الدخل. وما زالت الزراعة هي المصدر الأول للعيش في بلده، بحيث يعمل في قطاع الزراعة نحو ٦٠ في المائة من السكان ويمثل القطاع ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

١١٤ - واستدرك قائلاً إن من الصعب، بدون توافر بيانات موثوقة، تحديد موقع أشد شرائح السكان تهميشاً. وثمة حاجة عاجلة إلى بيانات مفصلة جيدة وموثوقة وحسنة التوقيت، وهي بيانات يمكن الحصول عليها بتعزيز قدرات البلد الإحصائية ونظمه للمعلومات الجغرافية المكانية. ولكن، على الرغم من مبادرات وطنية محددة من قبيل نظام كينيا الوطني المتكامل للرصد والتقييم، الذي تكرر في جميع أنحاء البلد على مستويات دون وطنية، ما زالت كينيا ضعيفة من حيث قطاعات مؤسسية رئيسية وعلى صعيد الوزارات. وتحسين البيانات أمر حيوي لكفالة قدرة كينيا على تلبية احتياجاتها في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

١١٥ - وأعرب عن تطلع بلده إلى الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، المقرر عقده في نيروبي من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي سيكون أول اجتماع من هذا القبيل يُعقد بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠.

١١٦ - واختتم كلمته قائلاً إن مشاركة أصحاب المصلحة عنصر أساسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كذلك، تمثل مشاركة المواطنين جزءاً مركزياً من نظام الحوكمة الكيني، على النحو المنصوص عليه في الدستور الوطني، وتساهم في تعزيز الحوكمة وزيادة المساءلة والشمول وامتلاك زمام الأمور.

١١٧ - السيد مبارك (الجزائر): قال إن من اللازم أن تراعي وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أشد السكان ضعفاً

١٠٩ - واستدرك قائلاً إننا مع ذلك لا نملك الآن أن نشعر بالرضا. فمن اللازم أن تتخذ الحكومات إجراءات لمنع ارتفاع درجة حرارة العالم بأكثر من ١,٥ درجة، وإلا سيتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل العواقب، بما في ذلك المزيد من الكوارث الطبيعية ومن أزمات المهاجرين. وهذا ليس خياراً.

١١٠ - السيد دونيفالو (فيجي): قال إن بلده يتطلع إلى الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات، الذي سيكون بالغ الأهمية لكفالة توافر موارد كافية لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، لا سيما في ضوء دوره المكمل لخطة عام ٢٠٣٠. والشراكات ضرورية للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه العالم حالياً.

١١١ - وفيما يتعلق بتغير المناخ كرّر دعوة الأمين العام وزعماء العالم، ومن بينهم رئيس وزراء فيجي، مؤخراً في المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة، للبلدان التي لم تصدق بعد على اتفاق باريس إلى التصديق على الاتفاق في أقرب فرصة. وقال إن فيجي لديها معرفة مباشرة بالأثر السلي لتغير المناخ وتحت اللجنة على تركيز مداولاتها على سبل إيجاد حلول دائمة تعالج تهديداته المتعددة الأبعاد.

١١٢ - السيد أندامي (كينيا): قال، مرحباً بالمناقشات الجارية في إطار اللجنة الثانية وواصفاً إياها بأنها جاءت في حينها، إن كينيا عممت بالفعل أهداف التنمية المستدامة في أولوياتها وخططها الوطنية وتتطلع إلى عرض تقريرها الطوعي عن التنفيذ عما قريب. ويتسم التنفيذ، لا سيما في إطار الهدف ١٧، الذي يتناول تعبئة الموارد المحلية، بأهمية بالغة لتحقيق جميع الأهداف. وكينيا على استعداد لضمان نسبة تتجاوز ٩٠ في المائة من التزامها المتكرر.

١١٣ - وأضاف قائلاً إن المساعدة الإنمائية الرسمية جوهرية أيضاً باعتبارها مكاملة للموارد المحلية. وستواصل كينيا

في أفريقيا وفي مختلف أنحاء العالم، لا سيما الشعوب التي يحرمها الاحتلال الاستعماري من الحصول على مواردها الطبيعية.

على البلدان النامية نظاما صناعيا يركز حصرا على خفض التكاليف وخفض الأسعار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.

١١٨ - وأضاف قائلاً إن الجزائر، بعد نجاحها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، قد بدأت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فور اعتمادها. ولكن التنبؤات الاقتصادية سيئة جداً فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للسلع الأساسية. وقد أوضح التقرير الذي تناول التنمية الاقتصادية في أفريقيا ونشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه ٢٠١٦ أن تمويل أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا قد يتطلب استثمارات تصل إلى تريليون دولار، يخصص قدر كبير منها للبنى التحتية في قارة تبلغ فيها تكلفة النقل ثلاثة أمثال تكلفته في آسيا. ويتنبأ البنك الدولي بحدوث انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، ويتنبأ أيضاً بحدوث ارتفاع في النزعة الحمائية، وكل ذلك قد يقوض التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر.

١١٩ - وفيما يتعلق بأساليب التمويل المبتكرة، قال إن بلده حقق قدراً من النجاح في إصدار سندات. ولكن هذا التدبير لن ينجح في البلدان المنخفضة الدخل، وليس بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل العادي الذي يقدمه نظام مالي عالمي يكون قد جرى إصلاحه ويتسم بالديمقراطية والشمول.

١٢٠ - واستطرد قائلاً إن الشراكات الدولية تتطلب مستوى من التضامن بين الشعوب يمثل حداً أدنى. وقد حقق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعض النجاح، ولكنه لن ينجح إلا إذا كان يكمله تعاون بين الشمال والجنوب يركز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

١٢١ - واختتم كلمته قائلاً إن من اللازم، في الأخير، أن تغير البلدان المتقدمة أنماط استهلاكها المفرط، التي تفرض